AMAN
Transparency Palestine

التجربة الفلسطينية في نزاهة الحكم: حالة حماية الحريات العامة والحقوق

من أوراق

مؤتمر أمان السنوي

التجربة الفلسطينية في

نزاهة الحكم ومكافحة الفساد السياسي

مقدم الورقة: عصام عاروري

2021/9/1

التجربة الفلسطينية في نزاهة الحكم:

حالة حماية الحريات العامة والحقوق

ترتبط منظومة ممارسة الحكم ونزاهته بوجود ثلاث سلطات قوية مستقلة، تتيح توازنا يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، ولا تتيح لأي منها التفرد الكامل في ممارسة صلاحياتها، مع ضمان وجود رقابة متبادلة بينها. وهذا المبدأ هو واحد من أهم المبادئ التي تقرر ديمقراطية الحكم، وتضيف النظريات الحديثة الصحافة والاعلام كسلطة رابعة تكشف وتلاحق أداء السلطات الثلاث، شريطة توفر مناخ يتيح ممارسة حرية الرأي والتعبير، مع توفر قاعدة معلوماتية تتيح الوصول للمعلومة وملاحقتها.

نخضع كشعب فلسطيني محتل الى سلطتين فلسطينيتين تشكلان أكثر من حكم ذاتي وأقل من دولة، وهما كما هو معروف السلطة الوطنية الفلسطينية الحاكمة لأجزاء من الضفة الغربية، وسلطة الأمر الواقع في قطاع غزة، ولدينا عمليا سلطتان تنفيذيتان بوزارات وأجهزة أمن ومحاكم وسجون وشرطة، في غياب سلطة تشريعية موحدة لم تمارس دورها منذ عام 2007، تبعها حل المجلس التشريعي، وسلطة قضائية منقسمة، وهناك جدل كبير على درجة استقلاليتها، حيث يتم التعدي على صلاحياتها من قبل مسؤولي السلطة التنفيذية، وبشكل خاص ما يتعلق بمجالس القضاء وتغييرالقوانين الناظمة لها.

ومن المهم التوضيح، بما لا يدع مجالا للبس او الشك، أن أخطر وأبشع الانتهاكات التي يواجهها شعبنا تتعلق بالاحتلال العنصري الاحلالي، ومن الخطأ الجسيم وضع الانتهاكات في سلة واحدة، أو الخلط بينها أو المساواة بين الأطراف التي تنتهك حقوق المواطن الفلسطيني.

مبدأ المواطنة:

هناك ممارسة فلسطينية تكرست وهي تغييب مبدأ المواطنة كأساس لنظام الحكم وطغيان حالة الفئوية والزبائنية مكانه، وذلك ما يشكل تربة خصبة لنشوء الفساد السياسي، حيث يحتكر مسؤولو الحزبين الحاكمين الوظائف العليا في بنية السلطتين القائمتين، بما يشمل الرتب العليا في الأمن، التي لا تقوم على التنافس الحر والفرص المتساوية (تأسيس خلايا حزبية تدير الوزارات وأجهزة الأمن، خلافا للقانون ويصعب الفصل بين الوظيفة الرسمية والحزب الحاكم).

في هذه الورقة سيتم التركيز على حقوق الانسان وحرياته التي تؤثر بشكل مباشر أو المرتبطة بنزاهة الحكم في الحالة الفلسطينية وبشكل خاص:

- حق المشاركة السياسية
- حرية الرأي والتعبير
- الحق في التجمع والتنظيم وفي ممارسة المساءلة المجتمعية

أولا: الحق في المشاركة السياسية:

(دورية الانتخابات) التشريعية والرئاسية والمحلية والاتحادات والنقابات

جرت منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية انتخابات تشريعية ورئاسية مرتين فقط، في حين كان يجب اما أن تجري مرة واحدة فقط وتنتهي دورة المجلس التشريعي مع انتهاء المرحلة الانتقالية عام 1996، أو أن تكون قد جرت ست مرات، تتيح بلورة قوى وكتل انتخابية، وتتيح للشعب محاسبة ومساءلة المنتخبين وإنضاج نمو حركة سياسية وقوى مجتمعية مجربة. أما وقد جرت آخر انتخابات رئاسية عام 2005، وتشريعية عام مطلع عام 2006، ثم جرى شل عمل المجلس التشريعي منذ عام 2007، فقد غاب أهم إطار للمحاسبة وتطوير التشريعات والقوانين وتولي مسؤولية تعيين رؤساء الهيئات الرقابية الأخرى، وأصبح لدينا جيل كامل لم يشارك في أي انتخابات عامة، فكل من ولد بعد عام 1987 لم يشارك في الانتخابات، علما أن نسبة 52 بالمئة ممن سجلوا للانتخابات التي كانت مقررة في أيار الماضي كانوا ناخبين لأول مرة.
وليس ذلك وحسب، فمنذ تسلم حركة حماس إدارة قطاع غزة لم تجر أي انتخابات من أي نوع، حتى لمجلس طلبة في جامعة او بلدية، مما يضع علامة استفهام كبرى على مصداقية التباكي على الغاء الانتخابات.
أما وأمامنا فرصة لاجراء انتخابات محلية قبل نهاية العام واستعداد لجنة الانتخابات المركزية وجاهزيتها للاشراف عليها، فلنطلق مرة أخرى حق الناس المصادر في انتخابات ممثليهم مع اجراء كافة الانتخابات المعطلة وتحديد جدول زمني للانتخابات التشريعية والرئاسية.

ثانيا: حرية الرأي والتعبير

قلنا أن هناك تغييبا للفصل بين السلطات، وهيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات، وصارت المساءلة ممكنة فقط بالضغط الشعبي، الذي تتطلب ممارسته وجود السلطة الرابعة ومناخ يتيح حرية التعبير والحق في التجمع السلمي والمناداة بالمحاسبة والتغيير.

ولكن في الممارسة وضعت السلطة التنفيذية قيودا على حرية التعبير، (سن قوانين مثل قانون الجرائم الالكترونية، حجب مواقع الكترونية، تهم القدح والذم والتشهير، الاعتقال على خلفية الرأي، محاسبة الموظفين العموميين على أي رأي ناقد، مع السماح لمن يريد التشهير بمنتقدي السلطة)، وممارسة الاعتقال السياسي، ولن نتناول دور الاعلام الرسمي والفصائلي وشبه الرسمي (هناك ورقة خاصة في المؤتمر ستعالج هذا الموضوع)

كما يتطلب تكوين رأي عام حق الوصول الى المعلومات وجعلها متاحة للناس، خصوصا أنه في غياب قانون يسمح بالوصول الى المعلومات، تنتشر الشائعات، التي يثبت صحة الكثير منها، فيما يساهم قسم آخر في تضليل الرأي العام، وتؤدي الزبائنية وتغييب المعلومات، وحالة التواطؤ، ليس فقط على مستوى الأجهزة التنفيذية وحسب بل والرقابية أيضا، على قاعدة التستر وعدم احراج الحزب او الحركة، مما يطرح أسئلة كثيرة مرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مثل:

من أهم مبادئ التشاركية هي نقاش موازنة الدولة وإقرارها بصورة علنية مع ممثلي المواطنين ووفقا لأولويات واحتياجات جميع القطاعات، من حيث توضيح كل ما يتعلق بإيراداتها ومصروفاتها والدين العام والحسابات الختامية، فهل هناك من يعلم بمقدار ما تجبي حكومة حماس في قطاع غزة من ضرائب ورسوم وايرادات؟ وكم منها يصرف على المواطنين وخدماتهم، لا سيما مع الاستمرار في تحميل السلطة في رام الله المسؤولية عن تدني او انقطاع أي خدمة؟ وهل هناك من يسائل السلطة هنا عن حجم المديونية وأولويات الصرف، ومن يقر الاستدانة وبأية نسب فائدة وأقساط السداد؟ وفي غياب المساءلة تتحول حقوق الناس الى مكرمات يمكن حجبها ومنحها تبعا لرضا من تتركز بأيديهم السلطة.

ثالثا: الحق في التجمع والتنظيم وفي ممارسة المساءلة المجتمعية

مع غياب المجلس التشريعي والتضييق على حرية الرأي، لم يعد من مجال من المساءلة سوى الضغط في الشارع لتغيير قرارات وقوانين وممارسات تتنافى مع المصالح الحقيقية، وبات هناك ميل وتوجه تجري محاولة تكريسه لتقييد الحق في الاعتصامات والمسيرات مثلما جرى تقييد الحق في الاضراب، وتقييد الحريات الإعلامية، واللجوء حتى لمسلكيات ميليشيوية، مثل تدخل الامن بزي مدني لفض الاعتصامات والتجمعات، ومحاولات تغيير قانون الاجتماعات العامة الذي أقره المجلس التشريعي الأول، وهذا الحق بات مقيدا في شطري الوطن، حيث تريد كل قوة حرية التجمع والتحرك لها في الشطر الآخر في حين تحجبه حيث تسيطر هي.

وفي المحصلة احنا لسنا بخير للأسف ولا أحد مسؤول عن الإخفاق ولا توجد محاسبة من أي نوع سوى إجراءات شكلية غالبا ما تهدف الى امتصاص الغضب وخداع الناس. وحتى لجان التحقيق اما ينتهي دورها قبل أن يبدأ أو يتم تجاهل استنتاجاتها والعمل عكسها ولا يتسع المجال للأمثلة

ما العمل؟

إزاء هذه الحالة وإزاء الأخطار المحيطة بنا من مخططات الضم والالحاق والتهجير القسري وتقويض السلطة واضعافها واضعاف لحمة المجتمع، لا بد من تفعيل قنوات الحوار الجاد والمخلص، ووضع خارطة طريق تؤدي الى انهاء الانقسام وتوحيد الشعب الفلسطيني حول برنامج تحرري شامل ويمكن في الأثناء:

- امساك الفرصة المتاحة والذهاب نحو انتخابات محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي يوم واحد وتحت اشراف لجنة الانتخابات المركزية، قبل نهاية العام. واجراء انتخابات الاتحادات والنقابات المهنية.
- التأكيد على المرسوم الرئاسي باحترام الحريات العامة ووقف أي شكل من الملاحقة السياسية او على خلفية حرية الرأي والتجمع.
- وقف التحريض الإعلامي وتناول الموضوعات المختلف عليها بروح موضوعية تخدم إشاعة حرية الرأي والاختلاف، بعيدا عن الاقصاء والتهميش والتحريض والتشهير، ومحاربة خطاب الكراهية، ووضع مدونات سلوك تضبط الحدود بين حرية الرأي والتشهير والتضليل الإعلامي. وأن يتحمل الاعلام الرسمي والفصائلي دورا رياديا في ذلك.